الأمم المتحدة

A/ES-10/561–S/2012/659

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
23 August 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٢ وموجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

أجد نفسي مرغما على توجيه انتباهكم، وانتباه المجتمع الدولي من خلالكم، إلى أعمال العنف والإرهاب وجرائم الكراهية المستمرة والمتصاعدة التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون غير القانونيين فضلا عن المواطنين الإسرائيليين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وقد وقع آخر أحداث إرهاب المستوطنين يوم الخميس، ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٢، حينما قام مستوطنون إسرائيليون غير قانونيين من مستوطنة ”بات عين“ قرب بيت لحم في الضفة الغربية المحتلة بإلقاء قنبلة حارقة على سيارة، مطلية باللون الأصفر الفاقع، مما يبين بوضوح أنها سيارة أجرة فلسطينية. وكانت سيارة الأجرة تقل ستة فلسطينيين، جميعهم من أسرة واحدة، بما في ذلك طفلان في سن الرابعة، كانوا يتجهون إلى متجر قريب. وتسبب الهجوم الإرهابي في انقلاب السيارة وسقوطها داخل مجرى وإصابة جميع ركابها الستة بجراح، بما في ذلك الإصابة بحروق من الدرجة الثانية والثالثة في الوجه والجسد للركاب. ويظل أحد الركاب، وهو رب أسرة يدعى أيمن غياضة، كان يجلس بجانب السائق، في حالة خطيرة. علاوة على ذلك، عقب الإبلاغ عن الهجوم الإرهابي بفترة قصيرة، ألقيت ست قنابل حارقة أخرى على سيارات بلوحات فلسطينية في شارع مركزي في الضفة الغربية المحتلة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

وقد استمرت هذه الأفعال المقيتة والمدمرة ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، مثل عمل إرهاب المستوطنين الأخير هذا، دون هوادة وتزايدت وتيرتها خلال العام الماضي. ويمكن أن يعزى ذلك بسهولة إلى حملة إسرائيل للاستعمار الاستيطاني غير القانوني والمستوطنين المقيمين داخل المستوطنات الذين يجدون التمويل والحماية والتسليح من الحكومة الإسرائيلية التي نقلتهم ومكنتهم من العيش في تلك المستوطنات غير القانونية في انتهاك صارخ للقانون الدولي، بما في ذلك، على وجه الخصوص، اتفاقية جنيف الرابعة، والتي تسمح لهم بارتكاب تلك الجرائم ضد الفلسطينيين العزل في جميع أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة في منجى تام من العقاب. إن خروج المستوطنين عن القانون، بما في ذلك ارتكابهم أعمال العنف المميت والإرهاب والمضايقة والتخويف ضد المدنيين الفلسطينيين، يجد التيسير والعون والتحريض من السلطة القائمة بالاحتلال التي تتحمل المسؤولية الكاملة عن الوجود غير القانوني للمستوطنين وكافة أعمالهم غير القانونية. ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، إرغام السلطة القائمة بالاحتلال على التصرف فورا لوضع حد لحملة الإرهاب التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في ظل احتلالها الغاشم الذي يدوم منذ ٤٥ سنة.

وأود الآن أن ألفت انتباهكم إلى حدث قاسٍ وهمجي يتعلق بهجوم على ثلاثة شبان فلسطينيين قام به حشد من ٥٠ إسرائيليا في وسط مدينة القدس، أيضا يوم الخميس ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٢، وهو اليوم نفسه الذي ارتكب فيه مستوطنون الهجوم الوحشي بقنبلة حارقة على سيارة أجرة تقل الأسرة المؤلفة من ستة أفراد والمذكور أعلاه.

وقد وقعت جريمة الكراهية تلك، التي وصفها عدد من الشهود على أنها كانت محاولة قتل غوغائي، عندما كان جمال الجولاني، وعمره ١٧ عاما ويقيم في حي رأس العمود في القدس الشرقية المحتلة، وأربعة من أصدقائه يسيرون في ميدان صهيون في القدس الغربية، حينما قام فجأة مجموعة من الشباب بمطاردتهم وهم يصيحون ”عرب، الموت للعرب“. وأخيرا قام عشرة من الإسرائيليين الخمسين الذين كانوا يطاردون الجولاني وأصدقائه بالإمساك به وبدأوا في ضربه وركله حتى بعد أن سقط على الأرض فاقدا الوعي.

وقد جرى ذلك كله أمام مئات المارة الذين وقفوا يشاهدون ما يحدث دون أن يحركوا ساكنا. وحينما وصل المسعفون إلى مكان الحادث، لم يكن بالإمكان سماع نبضات قلب الجولاني، وقد تعين على أفراد الإسعاف استخدام وسيلة الإسعاف بإنعاش القلب والرئة وجهاز تنشيط القلب لأكثر من ١٠ دقائق حتى عاد قلبه ينبض من جديد. ومما ضاعف من فظاعة جريمة الكراهية الأخيرة هذه البيانات التي أدلى بها للصحفيين أحد

الإسرائيليين المشتبه بهم في مقابلة، حيث قال ''إن كان الأمر بيدي، لكنت قد قتلته'' وقوله أيضا ''لا يهمني البتة إن مات – فهو عربي''. ويظل الجولاني في المستشفى في حالة خطيرة.

وتسلط جريمة الكراهية الوحشية هذه الضوء على الشعور العنصري المتصاعد لدى الإسرائيليين إزاء الفلسطينيين، وهو شعور يعززه بعض زعماء إسرائيل السياسيين والروحيين الذين يساعدون على تنمية جو مسموم بتأييد ارتكاب العنف ضد الفلسطينيين بل والتشجيع عليه. كما أن ذلك يشجع عليه أيضا مجرد استمرار المسؤولين الحكوميين الإسرائيليين في التراخي في تقديم مرتكبي العنف وجرائم الكراهية ضد الفلسطينيين للعدالة، حيث أن هناك عددا قليلا جدا من إجراءات توجيه الاتهام أو الإدانة في عشرات من قضايا الهجمات على الفلسطينيين وممتلكاتهم التي تحدث سنويا. إننا ندعو المجتمع الدولي إلى الإعراب عن الإدانة الشديدة لجريمة الكراهية الأخيرة هذه وإرغام إسرائيل على اتخاذ إجراءات عاجلة ضد مرتكبيها وتقديمهم إلى العدالة. وندعو أيضا المجتمع الدولي إلى دعوة السلطة القائمة بالاحتلال إلى وضع حد كذلك للتحريض على العنف الذي يقوم به الزعماء السياسيون والروحيون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين.

وفيما يتصل بمسائل الإفلات من العقاب التي تناقش في هذه الرسالة، نود أيضا أن نوجه انتباهكم إلى أن محكمة إسرائيلية أدانت، في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٢، جنديا إسرائيليا كان قد قتل عمدا ريا أبو حجاج وابنتها ماجدة، اللتين كانتا ترفعان بوضوح أعلاما بيضا، خلال حرب إسرائيل على قطاع غزة في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وفي أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وحكمت عليه بالسجن لمدة ٤٥ يوما فقط. ويوفر هذا القرار الأخير للمحكمة الإسرائيلية بجلاء دليلا إضافيا على الازدراء الصارخ بأرواح المدنيين الفلسطينيين من قبل السلطة القائمة بالاحتلال ويؤكد غياب إقامة المسؤولية الجنائية الفردية إزاء من يرتكبون جرائم فظيعة ضد المدنيين الفلسطينيين الأبرياء.

إن استمرار الحالة الراهنة التي تتسم بالظلم والعنف والعنصرية والتي تزخر بالكراهية لن تؤدي سوى إلى تفاقم الحالة المتوترة على أرض الواقع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وبين الفلسطينيين والإسرائيليين، مما يواصل تنمية مشاعر السخط والغضب، ويعمق عدم الثقة، ويهدد أكثر الاحتمالات المتضائلة للتوصل إلى تسوية سلمية لهذا النزاع. ومن ثم فإن هذه الحالة المتفجرة تستدعي أن يوليها المجتمع الدولي اهتماما عاجلا وأن يتخذ بشأنها إجراءات جادة، بما في ذلك ما يتخذه مجلس الأمن، وفقا لما له من مسؤولية في الحفاظ على السلام والأمن.

وتأتي هذه الرسالة متابعة لرسائلنا السابقة بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي بلغ عددها ٤٣٢ رسالة منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/ES-10/560-S/2012/492) سجلا أساسيا للجرائم التي ما برحت ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على كل هذا الذي ترتكبه في حق الشعب الفلسطيني من جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، وتقديم مرتكبي هذه الأفعال إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) د. رياض **منصور**
السفير
المراقب الدائم لفلسطين
لدى الأمم المتحدة